

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٦٣ الرامي إلى الإجازة لحكومة لبنان الإنضمام
إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية

عقدت لجان: "المال والموازنة - الإدارة والعدل - الدفاع الوطني والداخلية والبلديات - الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه - الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط - البيئة" جلسة مشتركة عند الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٥/٩/١٢، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب وحضور عدد من النواب السادة أعضاء اللجان.

تمثلت الحكومة بـ:

- معالي وزير المالية الأستاذ ياسين جابر.
- معالي وزيرة البيئة الدكتورة تمارا الزين.

وذلك لدرس ومناقشة مشروع القانون المذكور أعلاه،

استمعت اللجان النيابية المشتركة إلى شرح من معالي وزيرة البيئة حول الاتفاقية وأهمية إنضمام لبنان إليها،
كونها تساعد على تقديم الدعم للدول المنضوية إليها من خلال بناء القدرات وتطوير ونقل التكنولوجيا
البحرية، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحوٍ
مستدام،

واستمعت إلى آراء السادة النواب،

وبنتيجة المناقشة، أقرّت اللجان النيابية المشتركة مشروع القانون كما ورد، وهي إذ ترفع تقريرها مع مشروع
القانون المرفق إلى المجلس النيابي الكريم، ترجو الأخذه به.

٢٠٢٥/٩/١٢
بيروت في

المقرر الخاص

النائب

S. A. M.
سليمان عطية

مرسوم رقم ٩٧٣

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى
الاجازة للحكومة اللبنانية الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق
الولاية الوطنية

إن رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور لا سيما المادة ٥٢ منه،
بناءً على القانون رقم ٣٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٨/١ (الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية الأمم المتحدة
الاطارية حول التنوع البيولوجي)،
بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ (قانون حماية البيئة)،
بناءً على اقتراح وزير البيئة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٢

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى الاجازة للحكومة اللبنانية
الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية
الزرعية والمرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول التنوع البيولوجي المصادق
عليها بموجب القانون رقم ٣٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٨/١.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
التوقيع: نواف سلام

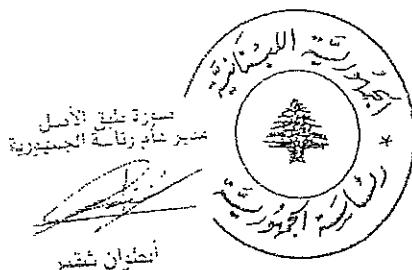
بعدم في ٢٦ آب ٢٠٢٥
التوقيع: جوزاف عون

وزير الخارجية والمغتربين
التوقيع: يوسف رجي

وزير المالية
التوقيع: ياسين جابر

وزير البيئة
التوقيع: تمara الزين

وزير العدل
التوقيع: عادل نصار



مشروع قانون

الاجازة للحكومة اللبنانية الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن التنوع البيولوجي
خارج نطاق الولاية الوطنية

المادة الأولى: أجاز للحكومة اللبنانية الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية والمرتبطة باتفاقية الامم المتحدة الاطارية حول التنوع البيولوجي المصادق عليها بموجب القانون رقم ٣٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٨/١ والمرفقة ربطاً.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية



اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة
خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام



الأمم المتحدة
2023



اتفاق مثير في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع
البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية
واستخدامه على نحو مستدام

الديباجة

إن الأطراف في هذا الاتفاق،

لــ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، بما في ذلك الالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها،

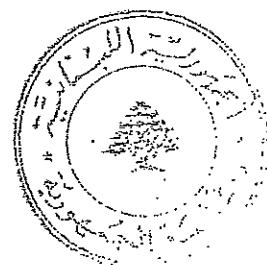
ولــ تؤكد ضرورة احترام التوازن بين الحقوق والالتزامات والمصالح المنصوص عليها في الاتفاقية،

ولــ تسلم بالحاجة إلى التصدي، بطريقة متسقة وتعاونية، لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية للمحيطات، ولا سيما بسبب آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية، مثل الاحتضار وتلاشي الأكشجين في المحيطات، فضلاً عن تحمض المحيطات، والتلوث، بما في ذلك التلوث البلاستيكي والاستخدام غير المستدام،

ولــ تدرك الحاجة إلى وجود نظام عالمي شامل في إطار الاتفاقية من أجل معالجة أفضل لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام،

ولــ تسلم بأهمية الإسهام في تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يراعي مصالح وأحتياجات البشرية كافة، ولا سيما المصالح والاحتياجات الخاصة للدول النامية، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية،

ولــ تسلم أيضاً بأن تقديم الدعم إلى الدول الأطراف النامية من خلال بناء القرارات وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية عنصر أساسي لبلوغ أهداف حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام،



ولأنّ تلتزم بتحقيق التنمية المستدامة

ولأنّ تطمح إلى تحقيق عالمية المشاركة في هذا الاتفاق،

قد اتفقنا على ما يلي:

الجزء الأول

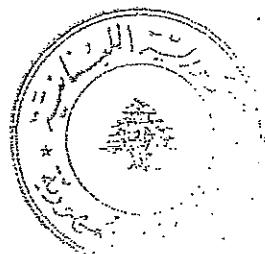
أحكام عامة

المادة ١

استخدام المصطلحات

لأغراض هذا الاتفاق:

- ١ - يقصد بعبارة "أداة الإدارة القائمة على أساس المناطق" أداة، بما فيها المناطق البحرية المحمية، مخصصة لمنطقة محددة جغرافياً، يدار من خلالها قطاع أو نشاط واحد أو عدة قطاعات أو أنشطة بهدف تحقيق أهداف معينة تتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.
- 2 - يقصد بعبارة "المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية" أعلى البحار والمنطقة.
- 3 - يقصد بعبارة "التكنولوجيا الحيوية" أي تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية أو الكائنات الحية أو مشتقاتها، لصنع أو تغير المنتجات أو العمليات من أجل استخدامات معينة.
- 4 - يقصد بعبارة "الجمع في الموقع الطبيعي"، فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية، جمع أوأخذ عينات من الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.
- 5 - يقصد بعبارة "الاتفاقية" اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢.
- 6 - يقصد بعبارة "الأثار التراكمية" الآثار المتضافة والمترادفة الناجمة عن مختلف الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة السابقة والحاضرة المعروفة والأنشطة التي يمكن الت Bias بها بدرجة معقولة،



13 - يقصد بعبارة "الاستخدام المستدام" استخدام مكونات التنوع البيولوجي بطريقة ويعمل لا يؤديان إلى تقلص التنوع البيولوجي على المدى الطويل، وبالتالي الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية والمقبلة.

14 - يقصد بعبارة "استخدام الموارد الجينية البحرية" إجراء أعمال البحث والتطوير بشأن التركيب الجيني وأو الكيميائي البيولوجي للموارد الجينية البحرية، بما في ذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا الأحيائية، طبقاً للتعريف الوارد في الفقرة 3 أعلاه.

المادة 2

الهدف العام

الهدف من هذا الاتفاق هو ضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، في الحاضر وعلى المدى البعيد، من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتوسيع التعاون والتيسير الدولي.

المادة 3

نطاق الانتلاق

ينطبق هذا الاتفاق على المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

المادة 4

الاستثناءات

لا ينطبق هذا الاتفاق على أي سفينة حربية أو طائرة عسكرية أو سفينة لدعم البحري، وباستثناء الجزء الثاني، لا ينطبق هذا الاتفاق على أي سفينة أو طائرة يملكها أو يشغلها أحد الأطراف وتكون مستعملة وقتملاً فقط في خدمة حكومية غير تجارية. ومع ذلك يضمن كل طرف، بواسطة اعتماد تدابير مناسبة لا تخل بعمليات أو إمكانيات تشغيل تلك السفن أو الطائرات التي يملكها ذلك الطرف أو يشغلها، أن تصرف هذه السفن أو الطائرات على نحو يتفاهمى، إلى الحد المعقول والعملي، مع هذا الاتفاق.



- (ب) مبدأ التراث المشترك للبشرية المشار إليه في الاتفاقية؛
- (ج) حرية البحث العلمي البحري، إلى جانب الحريات الأخرى في أعلى البحار؛
- (د) مبدأ الإنصاف والتقاسم العادل والمنصف للمنافع؛
- (ه) مبدأ التحوط أو النهج التحوطى، حسب الاقتضاء؛
- (و) نهج النظام الإيكولوجي؛
- (ز) نهج متكامل في إدارة المحيطات؛
- (ح) نهج يبني قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، بما في ذلك مواجهة الآثار الضارة للتغير المناخي وتحمُّض المحيطات، وأيضاً يحافظ على سلامة النظام الإيكولوجي ويستعيدها، بما في ذلك خدمات تدوير الكربون التي تدعم دور المحيط في المناخ؛
- (ط) استخدام أفضل المعارف والمعلومات العلمية المتاحة؛
- (ي) استخدام المعارف التقليدية ذات الصلة التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما توافرت؛
- (ك)�احترام كل طرف وتعزيزه لحقوق الشعوب الأصلية ومراعاته لالتزاماته، حسبما ينطبق، فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية أو، حسب الاقتضاء، المجتمعات المحلية عند اتخاذ إجراءات لمعالجة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام؛
- (ل) الامتناع عن نقل الضرر أو الأخطار، بطريق مباشر أو غير مباشر، من منطقة إلى أخرى وعن تحويل نوع من التلوث إلى نوع آخر، عند اتخاذ تدابير للوقاية من تلوث البيئة البحريّة والحد منه والسيطرة عليه؛
- (م) الإقرار التام بالظروف والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛



(ب) بناء وتطوير قدرة الأطراف، ولا سيما الدول الأطراف النامية، وخاصة منها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافياً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية والدول الأرخبيلية والبلدان النامية المتوسطة الدخل، على تنفيذ أنشطة ذات صلة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛

(ج) توليد المعرف والفهم العلمي والابتكار التكنولوجي، بما في ذلك من خلال تطوير وإجراء البحوث العلمية البحرية كمساهمات أساسية في تنفيذ هذا الاتفاق؛

(د) تطوير ونقل التكنولوجيا البحرية وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة 10

التطبيق

1 - تطبق أحكام هذا الاتفاق على الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية التي يجري جمعها وإنشاؤها بعد دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ بالنسبة إلى الطرف المعنى. ويوسّع نطاق تطبيق أحكام هذا الاتفاق ليشمل استخدام الموارد الجينية البحرية ومعلومات المتسلسلات الريفيّة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية التي يجري جمعها أو إنشاؤها قبل بدء النفاذ، ما لم يقتض طرف استثناء خطياً بموجب المادة 70 عند توقيع هذا الاتفاق أو التصديق عليه أو الموافقة عليه أو قبوله أو الانضمام إليه.

2 - لا تطبق أحكام هذا الجزء على ما يلي:

(أ) صيد الأسماك الذي ينظمه القانون الدولي ذو الصلة والأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك؛ أو

(ب) الأسماك أو الموارد البحرية الأخرى التي يُعرف أنها أخذت أثناء الصيد والأنشطة ذات الصلة بالصيد من مناطق واقعة خارج حدود الولاية الوطنية باستثناء الحالات التي تكون فيها الأسماك أو الموارد الجينية البحرية خاضعة لأحكام الاستخدام بموجب هذا الجزء.



6 - تكون الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية و Informationen التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية لمنفعة جميع الدول ولصالح البشرية كافة، وخصوصاً لصالح النهوض بالمعارف العلمية للبشرية وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، في ظل مراعاة مصالح الدول النامية واحتياجاتها بشكل خاص.

7 - يضطلع بالأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية و Informationen التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية لخدمة أغراض السلمية حصراً.

المادة 12

الإخطار بالأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية و Informationen التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية

1 - تتخذ الدول الأطراف ما يلزم من تدابير شرعية أو إدارية أو سياساتية تكفل إخطار آلية تبادل المعلومات بالمعلومات وفقاً لأحكام هذا الجزء.

2 - يجري إخطار آلية تبادل المعلومات بالمعلومات التالية قبل ستة أشهر من جمع الموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في موقعها الطبيعي أو في أقرب وقت ممكن من ذلك:

(أ) طبيعة وأهداف عملية الجمع، بما في ذلك حسب الاقضاء، أي برنامج (برامـج) يكون ذلك المشروع جزءاً منها (أ)؛

(ب) موضوع البحث أو الموارد الجينية البحرية التي يتبعن استهدافها أو جمعها، إن كانت معروفة، والأغراض التي سيجري من أجلها جمع الموارد الجينية البحرية؛

(ج) المناطق الجغرافية التي سيجري فيها الجمع؛

(د) موجز للطريقة والوسائل التي مستخدم في الجمع، بما في ذلك أسماء السفن وحمولتها ونوعها وفتحها والمعدات العلمية و/أو أساليب الدراسة المستخدمة؛

(هـ) المعلومات المتعلقة بأي مساهمات أخرى في البرامج الرئيسية المقترنة؛



(ج) تقرير يوضح بالتفصيل المنطقة الجغرافية التي جمعت منها الموارد الجينية البحريّة، بما في ذلك معلومات عن خط الطول والعرض اللذين تم فيما الجمع وعنه، والتتابع الذي يسفر عنها النشاط المضطلع به، بالقدر المتاح؛

(د) أي تحديّثات ضروريّة لخطة إدارة البيانات مقدمة بموجب الفقرة (2) بـ‘أعلاه.

6 - تكفل الأطراف أنه يمكن تحديد العينات والموارد الجينية البحريّة ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحريّة للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنيّة الموجودة في مستودعات أو قواعد بيانات خاضعة لولايتها القضائيّة على أنها ناشئة من مناطق خارج حدود ولايتها الوطنيّة، وفقاً للممارسة الدوليّة الحاليّة وبالقدر الممكن عملياً.

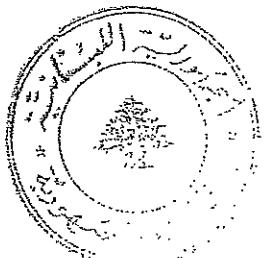
7 - تكفل الأطراف قيام المستودعات، قدر الإمكان عملياً، وقواعد البيانات الخاضعة لولايتها القضائيّة، مرة كل سنتين، بإعداد تقرير إجمالي عن الحصول على الموارد الجينية البحريّة ومعلومات التسلسل الرقمي المرتبطة بالمعرفات الجماعية الموحدة للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنيّة الخاصة بها، وإتاحة التقرير للجنة المعنية ببيانحة الموارد الجينية وتقاسم مناقتها المنشأة بموجب المادة 15.

8 - في الحالات التي تكون فيها الموارد الجينية البحريّة للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنيّة، وحيثما يكون ذلك ممكناً عملياً، معلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بتلك الموارد خاضعة لاستعمال، بما في ذلك التسويق، أشخاص طبيعيين أو اعتباريين داخلين في نطاق ولايتها، تضمن الأطراف إخطار آلية تبادل المعلومات بالمعلومات التالية، بما في ذلك المعرفات الجماعية الموحدة، إذا كانت متوفّرة، للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنيّة، حالماً تصبح تلك المعلومات متاحة:

(أ) المكان الذي يمكن العثور فيه على تتابع الاستخدام، من قبل المنشورات والبراءات المتوفّرة، إذا كانت متاحة وبالقدر الممكن، والمنتجات المطورة؛

(ب) تفاصيل الإخطار اللاحق للجمع المقدم إلى آلية تبادل المعلومات، متى كانت متاحة، فيما يتعلق بالموارد الجينية البحريّة التي كانت محل الاستخدام؛

(ج) مكان الاحتفاظ بالعينة الأصلية محل الاستخدام؛



(ج) الوصول المفتوح إلى البيانات العلمية التي يكون بالإمكان العثور عليها والاطلاع عليها وتكون قابلة للتشيل البياني وإعادة الاستعمال (FAIR)، وذلك وفقاً للممارسة الدولية الحالية وإدارة البيانات بشكل مفتوح ومسؤول؛

(د) المعلومات الواردة في الإخطارات المقدمة، مشفوعة بالمعرفات الجماعية الموحدة للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وفقاً للمادة 12، بطريقة تكون قابلة للبحث عنها والوصول إليها من قبل العموم؛

(هـ) نقل التكنولوجيا البحرية وفقاً للطرائق ذات الصلة المقدمة بموجب الجزء الخامس من هذا الاتفاق؛

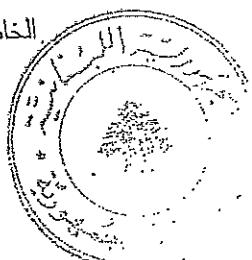
(و) بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تمويل برامج البحث، وفرض الشراكة، ولا سيما التي تكون ذات أهمية مباشرة وذات شأن، المتاحة للعلماء والباحثين في مشاريع البحث، والمبادرات المكرسة، ولا سيما للدول النامية، مع مراعاة الظروف الخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛

(ز) تعزيز التعاون التقني والعلمي، وبخاصة مع العلماء من الدول النامية ومؤسساتها العلمية؛

(ح) أشكال أخرى من المنافع على النحو الذي يحدده مؤتمر الأطراف، مراعياً فيه توصيات اللجنة المعنية باتاحة الموارد الجينية وتقاسم منافعها المنثورة بموجب المادة 15.

3 - تتخذ الأطراف التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية الضرورية لضمان إيداع الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، مشفوعة بالمعرفات الجماعية الموحدة الخاصة بها، الخاضعة لاستخدام الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لولايتها، في مستودعات وقواعد بيانات متاحة للعموم، تحفظ إما وطنياً أو دولياً، في موعد لا يتجاوز ثلاثة سنوات من بدء هذا الاستخدام، أو بمجرد توافرها، مع مراعاة الممارسة الدولية الحالية.

4 - يجوز أن يخضع الوصول إلى الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في المستودعات وقواعد البيانات الخاضعة لولاية الطرف لشروط معقولة، كما يلي:



(ب) المدفوعات أو المساهمات المتعلقة بتسويق المنتجات، بما في ذلك نفع نسبة مئوية من إيرادات مبيعات المنتجات؛

(ج) رسوم متدرجة تدفع على أساس دوري، استناداً إلى مجموعة متعددة من المؤشرات التي تقيس المستوى الإجمالي لأنشطة الطرف؛

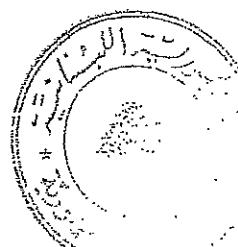
(د) أشكال أخرى على النحو الذي يقرره مؤتمر الأطراف مع مراعاة توصيات اللجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم منافعها.

8 - يجوز لأي طرف أن يصدر، في الوقت الذي يعتمد فيه مؤتمر الأطراف الطرائق، إعلاناً ينص على أن تلك الطرائق لا تدخل حيز النفاذ بالنسبة لذلك الطرف لفترة تصل إلى أربع سنوات من أجل إتاحة الوقت للتنفيذ اللازم. ويواصل الطرف الذي يصدر إعلاناً من هذا القبيل سداد المبلغ المبين في الفقرة 6 أعلاه إلى أن تدخل الطرائق الجديدة حيز النفاذ.

9 - عند البت في طرائق تقاسم المنافع التقديرية المتأتية من استخدام معلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بموجب الفقرة 7 أعلاه، يأخذ مؤتمر الأطراف في الاعتبار توصيات اللجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم منافعها، مدركًا أن هذه الطرائق ينبغي أن تكون متازنة وقابلة للتكييف مع الصكوك الأخرى المتعلقة بالوصول وتقاسم المنافع.

10 - يقوم مؤتمر الأطراف، مع مراعاة توصيات اللجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم منافعها المنشأة بموجب المادة 15، باستعراض وتقييم الفوائد التقديرية المتأتية من استخدام الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل-الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية كل سنتين. ويجرى الاستعراض الأول في موعد لا يتجاوز خمس سنوات بعد بدء تنفيذ هذا الاتفاق. ويشمل الاستعراض النظر في المساهمات السنوية المشار إليها في الفقرة 6 أعلاه.

11 - تتخذ الأطراف التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياساتية الضرورية، حسب الاقتضاء، لكفالة أن يجري وفقاً لأحكام هذا الاتفاق تقاسم المنافع الناجمة عن أنشطة يقوم بها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون خاضعون لولايتها وتعلق بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.



- 4 - يتيح كل طرف للجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها، عن طريق آلية تبادل المعلومات، ما هو مطلوب من معلومات بموجب هذا الاتفاق، وهي تشمل ما يلي:

(أ) التدابير التشريعية والإدارية والسياسية المتعلقة بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها؛

(ب) تفاصيل الاتصال وغيرها من المعلومات ذات الصلة عن جهات التنسيق الوطنية؛

(ج) المعلومات الأخرى المطلوبة عملا بالقرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف.

- 5 - يجوز للجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها أن تشاور وتيسّر تبادل المعلومات مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة بشأن الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها، بما في ذلك تقاسم المنافع، واستخدام معلومات التسلسل الرققي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية، وأفضل الممارسات والأدوات والمنهجيات، وحكومة البيانات، والدروس المستفادة.

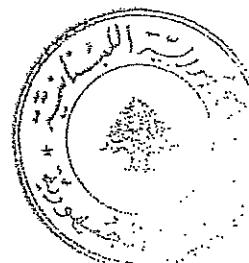
- 6 - يجوز للجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها أن تقدم توصيات إلى مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالمعلومات التي يجري الحصول عليها بموجب الفقرة 5 أعلاه.

المادة 16

الرصد والشفافية

- 1 - يتحقق الرصد والشفافية للأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرققي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية لمناطق الواقع خارج حدود الولاية الوطنية عن طريق إخطار آلية تبادل المعلومات، ومن خلال استخدام المعرفات الجماعية الموحدة لمناطق الواقع خارج حدود الولاية الوطنية وفقاً لهذا الجزء، وفقاً للإجراءات التي يعتمدتها مؤتمر الأطراف بناءً على توصية اللجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها.

- 2 - تقدم الأطراف تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم مناقعها عن تنفيذها للأحكام الواردة في هذا الجزء بشأن الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرققي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية لمناطق الواقع خارج حدود الولاية الوطنية وعن تقاسم المنافع المستمدّة منها، وفقاً لهذا الجزء.



(د) دعم الأمن الغذائي وغيره من الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك حماية
القيم الثقافية؛

(ه) دعم الدول الأطراف النامية، وخاصة أقل البلدان تموا، والبلدان النامية غير الساحلية،
والدول المتضررة جغرافياً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية الساحلية، والدول
الأرخيلية، والدول النامية المتوسطة الدخل، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة
النامية من خلال بناء القدرات وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية لأغراض استخدام أدوات الإدارة
القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية محمية، وتطبيق تلك الأدوات ورصدها
وتثبيتها وإنفاذها.

المادة 18

مجال التطبيق

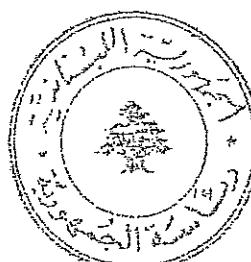
لا يشمل إنشاء أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية
المحمية، أي مناطق داخل الولاية الوطنية، ولا يجوز الاعتماد عليه كأساس لتأكيد أو نفي أي مطالب
باليمنية أو الحقوق السيادية أو الولاية، بما في ذلك ما يتعلق بأي نزاعات تتعلق بها. ولا ينظر مؤتمر
الأطراف في مقتراحات لاتخاذ قرار بشأن إنشاء أدوات إدارة قائمة على أساس المناطق، بما في ذلك
المناطق البحرية محمية، ولا تُفسر بأي حال من الأحوال هذه المقتراحات على أنها اعتراف أو عدم
اعتراف بأي مطالب تتعلق باليمنية أو الحقوق السيادية أو الولاية.

المادة 19

المقتراحات

1 - تقدم الأطراف، منفردة أو مجتمعة، إلى الأمانة مقتراحاتها، في إطار هذا الجزء، بشأن إنشاء
أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما يشمل المناطق البحرية محمية.

2 - تتعاون الأطراف وتتشارو، حسب الاقتضاء، مع الجهات المعنية ذات المصلحة، بما في ذلك
الدول والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية، وكذلك المجتمع المدني والدوائر العلمية



(ط) معلومات عن أدوات الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق المحظاة البحرية، المنفذة بعوْجَبِ الصُّوكِ والأُطْرِ القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة؛

(ي) المساهمات العلمية ذات الصلة، والمعارف التقنية للشعوب الأصلية والمجموعات المحلية، حيثما تواقرت.

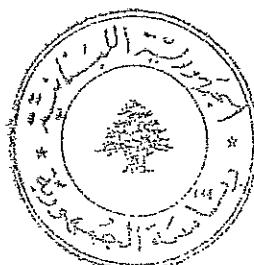
5 - شمل المعايير الإرشادية بشأن تحديد هذه المناطق، حسب الاقتضاء، المعايير المحددة في المرفق الأول وما قد تضمنه الهيئة العلمية والتكنولوجية من تطوير وتقييم حسب اللزوم لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف ويعتمد.

6 - تقوم الهيئة العلمية والتكنولوجية، حسب الضرورة، بوضع مزيد من المتطلبات فيما يتعلق بمحظى المقترنات، بما في ذلك تطبيق المعايير الإرشادية على النحو المحدد في الفقرة 5 أعلاه، والتوجيهات المتعلقة بالمقترنات المحددة في الفقرة 4 (ب) أعلاه، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها.

المادة 20

إعلان المقترنات للعلوم واستعراضها بصورة أولية

تقوم الأمانة، عند تقييمها مقترناً خطياً بإتحاد المقترن للعلوم ثم تحيله إلى الهيئة العلمية والتكنولوجية لإجراء استعراض أولي له. والغاية من الاستعراض هي التحقق من أن المقترن يتضمن المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 19، بما في ذلك المعايير الإرشادية المنصوص عليها في هذا الجزء وفي المرفق الأول. وتنتج الأمانة نتيجة ذلك الاستعراض للعلوم وتبلغها إلى الجهة صاحبة المقترن. وتعود الجهة صاحبة المقترن تقديم مقترنها إلى الأمانة، بعد أن تكون قد راعت فيه نتيجة الاستعراض الأولى الذي أجرته الهيئة العلمية والتكنولوجية. وتقوم الأمانة بإخطار الأطراف وإتحاد ذلك المقترن الذي أعيدت إحالته للعلوم وتيسير إجراء مشاورات عملاً بالمادة 21.



٤، آراء بشأن أي جوانب للتداير والعناصر الأخرى لمشروع خطة الإدارة المحدثة في المفترق، تقع في نطاق اختصاص تلك الهيئة؛

٥، آراء بشأن أي تدابير إضافية ذات صلة تقع في نطاق اختصاص تلك الصك أو الإطار أو الهيئة؛

٦، أي معلومات أخرى ذات صلة؛

(ج) تُدعى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تمتلك معارف تقليدية ذات صلة، وكذلك الأوساط العلمية وجهات المجتمع المدني وغير هؤلاء من الجهات المعنية ذات المصلحة إلى أن تقم في جملة أمور ما يلي:

١، آراء بشأن مزايا المقترن؛

٢، أي مدخلات علمية أخرى ذات صلة؛

٣، أي معارف تقليدية ذات صلة تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

٤، أي معلومات أخرى ذات صلة.

- ٣ - تتبع الأمانة للعلوم المعاهمات الواردة عملاً بالفقرة ٢ أعلاه.

- ٤ - في الحالات التي يمتن فيها الإجراء المقترن مناطق محظوظة كلياً بالمناطق الاقتصادية الخالصة للدول، تقوم الجهة صاحبة المقترن بما يلي:

(أ) إجراء مشاورات موجهة واستباقية مع هذه الدول، بما في ذلك إخبارها مسبقاً؛

(ب) النظر في آراء وتعليقات تلك الدول بشأن الإجراء المقترن وت تقديم ردود خطية تناول على وجه التحديد هذه الآراء والتعليقات وتتفقىء الإجراء المقترن تبعاً لذلك.

- ٥ - تنظر الجهة صاحبة المقترن في المعاهمات الواردة خلال فترة التشاور وكذلك في آراء الهيئة العلمية والتكنولوجية والمعلومات الواردة منها وتقوم، حسب الاقتضاء، بتعليق المقترن تبعاً لذلك أو الرد على المعاهمات الفنية غير الواردة في المقترن.

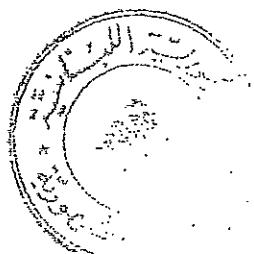


- 3 - يضع مؤتمر الأطراف ترتيبات لإجراء مشاورات منتظمة بغية توطيد التعاون والتنسيق مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة، وفيما بينها، بشأن أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، والتنسيق فيما يتعلق بالتدابير ذات الصلة المعتمدة في إطار هذه الصكوك والأطر ومن جانب تلك الهيئات.

- 4 - لتوطيد التعاون والتنسيق الدوليين فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، يجوز لمؤتمر الأطراف، رهنا بأحكام الفقرتين 1 و 2 أعلاه، أن يقرر، حسب الاقتضاء، وضع آلية فيما يتعلق بأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية التي تعهد بها الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة أو الهيئات العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية أو القطاعية ذات الصلة، حيثما يتضمن تحقيق الأهداف وتتنفيذ أحكام هذا الجزء القيام بذلك.

- 5 - لا يكون للقرارات والتوصيات التي يعتمدتها مؤتمر الأطراف وفقاً لهذا الجزء أن تقوض فعالية التدابير المعتمدة فيما يتعلق بالمناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية وشذوذ مع إلاء الاعتبار الواجب لحقوق جميع الدول وواجباتها وفقاً للاتفاقية. في الحالات التي يكون أو يمكن أن يتوقع بشكل معقول أن يكون فيها للتدابير المقترحة في إطار هذا الجزء تأثير في طبقات المياه الواقعة فوق قاع البحار وباطن أرضها، في المناطق المغمورة التي تمارس عليها الدولة الساحلية حقوقاً سيادية وفقاً للاتفاقية، تولي تلك التدابير الاعتبار الواجب لحقوق السيادية لتلك الدول الساحلية. وتجرى مشاورات تحقيقاً لهذه الغاية، وفقاً لأحكام هذا الجزء.

- 6 - في الحالات التي تصبح فيها أدلة من أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق والمنشآت في إطار هذا الجزء، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، خاضعة في وقت لاحق، كلياً أو جزئياً، للولاية الوطنية لدولة ساحلية، يتوقف فوراً نفاذ الجزء الواقع داخل الولاية الوطنية. ويظل الجزء المتبع في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية سارياً إلى أن يستعرض مؤتمر الأطراف، في اجتماعه التالي، أدلة الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المنطقة البحرية المحمية، ويقرر ما إذا كان مسيعدلها أو يلغيها، حسب الاقتضاء.



(ا) إذا كان القرار يتعارض مع هذا الاتفاق أو مع حقوق وواجبات الطرف المعتبرض وفقا للاتفاقية؛

(ب) إذا كان القرار ينطوي على تمييز بحق الطرف المعتبرض تمييزا لا مير له شكلاً أو فعلاً؛

(ج) إذا لم يكن في مقدور الطرف أن يمثل عمليا للقرار وقت الاعتراض بعد بذل كل الجهود المعقولة ل القيام بذلك.

6 - يعتمد الطرف الذي يبدي اعتراضًا بموجب الفقرة 4 أعلاه، قدر المستطاع عمليا، تدابير أو ثُهُجا بدبلة تكون معادلة من حيث الأثر للقرار الذي اعتبرض عليه، ولا يعتمد تدابير أو يتخد إجراءات من شأنها أن تقوض فعالية القرار الذي اعتبرض عليه ما لم تكن تلك التدابير أو الإجراءات ضرورية لمعارضة حقوق الطرف المعتبرض وأداء واجباته وفقا للاتفاقية.

7 - يقدم الطرف المعتبرض تقريرا إلى الاجتماع العادي التالي لمؤتمر الأطراف عقب إخطاره بموجب الفقرة 4 أعلاه، ودوريا من بعد ذلك، عن تنفيذه للفقرة 6 أعلاه، إسهاما في تطوير عملية الرصد والاستعراض بموجب المادة 26.

8 - لا يجوز تجديد الاعتراض على قرار اتخذ وفقا للفقرة 4 أعلاه إلا إذا رأى الطرف المعتبرض أنه لا يزال ضروريا، وذلك كل ثلاثة سنوات بعد دخول القرار حيز النفاذ، بإخطار خطي موجه إلى الأمانة. ويتضمن هذا الإخطار المكتوب شرعا لأسباب اعتراضه الأولى.

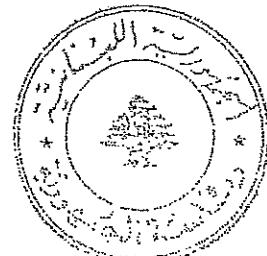
9 - إذا لم يرد إخطار بالتجديد عملا بالفقرة 8 أعلاه، يعتبر الاعتراض ممسحوبا تلقائيا، ومن ثم يصير القرار ملزما لذلك الطرف بعد 120 يوما من سحب ذلك الاعتراض تلقائيا. وتخطر الأمانة الطرف بتاريخ سحب الاعتراض تلقائيا قبل حلوله بستة أشهر.

10 - تتبع الأمانة للعموم قرارات مؤتمر الأطراف المعتمدة بمقتضى هذا الجزء، والاعتراضات الواردة عليها، وتحال إلى جميع الدول والهيئات ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون إقلامية وقطاعية ذات الصلة.



التنفيذ

- تكفل الأطراف أن يكون تنفيذ الأنشطة الخاصة لولايتها أو سيطرتها التي يُضطّلّع بها في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية متنسقاً مع القرارات المتخذة بموجب أحكام هذا الجزء.
- ليس في هذا الاتفاق ما يمنع طرفاً من أن يتّخذ، إلى جانب التدابير المعتمدة بموجب أحكام هذا الجزء، تدابير أكثر صرامة فيما يتعلق برعایاها وسفنه أو فيما يتصل بالأنشطة الخاصة لولايته أو سيطرته، وفقاً للقانون الدولي ودعاً لأهداف الاتفاق.
- ينبغي ألا يُرتب تنفيذ التدابير المعتمدة بموجب أحكام هذا الجزء عبثاً غير متناسب على كاهل الأطراف من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تشجع الأطراف، حسب الاقتضاء، على أن تعتمد، في إطار الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة التي هي أعضاء فيها، تدابير من شأنها أن تدعم تنفيذ ما يصدر عن مؤتمر الأطراف من قرارات ووصيات بموجب أحكام هذا الجزء.
- تشجع الأطراف الدول التي يحق لها أن تصبح أطرافاً في هذا الاتفاق، ولا سيما تلك التي لها أنشطة أو سفن عاملة في منطقة تمثل موضوع أدلة من أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية الحرجية، أو لها رعایا عاملون في تلك المنطقة، على أن تتخذ تدابير تدعم قرارات ووصيات مؤتمر الأطراف بشأن أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، المنشأة بموجب أحكام هذا للجزء.
- لا يُعفى من واجب التعاون، وفق أحكام الاتفاقية وهذا الاتفاق، في حفظ النوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، أي طرف غير مشارك أو غير طرف في أي من الصكوك أو الأطر القانونية ذات الصلة أو غير عضو في أي من الهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة، أو لا يوافق لسبب آخر على تطبيق التدابير المنثأة بموجب هذه الصكوك والأطر وبواسطة تلك الهيئات.



الجزء الرابع

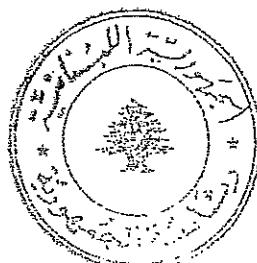
تقييمات الأثر البيئي

المادة 27

الأهداف

أهداف هذا الجزء هي كما يلي:

- (أ) تفعيل أحكام الاتفاقية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي في المناطق الواقع خارج حدود الولاية الوطنية عن طريق إنشاء عمليات ووضع عبئات وغيرها من المتطلبات تنظم إجراء التقييمات والإبلاغ عنها من جانب الأطراف؛
- (ب) ضمان تقييم الأنشطة المشمولة بهذا الجزء وإجرائها لمنع حدوث آثار ضارة كبيرة والتحفيف من حدتها وإدارتها بغرض حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛
- (ج) دعم النظر في الآثار التراكمية والأثار الواقعه في المناطق الواقعه داخل حدود الولاية الوطنية؛
- (د) النص على إجراء تقييمات بيئية استراتيجية؛
- (ه) وضع إطار متسق لتقدير الأثر البيئي الناجم عن الأنشطة المنفذة في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية؛
- (و) بناء وتعزيز قدرة الأطراف، ولا سيما الدول الأطراف النامية، وبخاصة منها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافياً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية والدول الأرخبيلية والبلدان النامية المتوسطة الدخل، على إعداد تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية وإجرائها وتقييمها دعماً لأهداف هذا الاتفاق.



العلاقة بين هذا الاتفاق وعمليات تقييم الأثر البيئي التي تجري في إطار الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة

1 - تشجع الأطراف استخدام تقييمات الأثر البيئي واعتماد وتنفيذ المعايير و/أو المبادئ التوجيهية الموضوقة بموجب المادة 38 في الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة وبواسطة الهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة التي تكون أعضاء فيها.

2 - يضع مؤتمر الأطراف آليات بموجب هذا الجزء للهيئة العلمية والتكنولوجية لتعاون مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة التي تنظم أنشطة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية أو ولاية حماية البيئة البحرية.

3 - عند وضع أو استكمال المعايير أو المبادئ التوجيهية لإجراء تقييمات الأثر البيئي من جانب أطراف هذا الاتفاق بموجب المادة 38 للأنشطة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، تقوم الهيئة العلمية والتكنولوجية، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة.

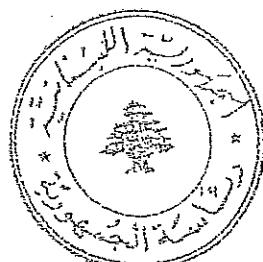
4 - ليس من الضروري إجراء فحص أو تقييم للأثر البيئي لنشاط مزمع في مناطق واقعة خارج حدود الولاية الوطنية شريطة أن يقرر الطرف الذي تكون له الولاية أو السيطرة على النشاط المزمع:

(أ) أن تقييم الآثار المحتملة للنشاط أو فترة النشاط المزمع تم وفقاً لمتطلبات صكوك أو أطر قانونية أخرى ذات صلة أو من جانب هيئات عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية أو قطاعية ذات صلة؛

(ب) أن:

1' التقييم الذي أجري بالفعل للنشاط المزمع يعادل التقييم المطلوب بموجب هذا الجزء، وأن نتائج التقييم أخذت بعين الاعتبار؛ أو

2' لوائح أو معايير الصكوك أو الأطر القانونية ذات الصلة أو الهيئات العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية أو القطاعية ذات الصلة الناشئة عن التقييم قد صُمِّمت



- 2 - تنظر الأطراف في العوامل غير الشاملة التالية عندما تقرر ما إذا كانت الأشطة المزمعة في إطار ولايتها أو سلطتها تقى بالعتبرة المبينة في الفقرة 1 أعلاه:

(ا) نوع النشاط والتكنولوجيا المستخدمة فيه والطريقة التي سيجري تنفيذه بواسطتها؛

(ب) مدة النشاط؛

(ج) مكان النشاط؛

(د) خصائص المكان ونظامه الإيكولوجي (بما في ذلك المناطق المتسعة بأهمية خاصة أو بهشاشة خاصة من الناحتين الإيكولوجية أو البيولوجية)؛

(ه) الآثار المحتملة للنشاط بما في ذلك الآثار التراكمية المحتملة والآثار المحتملة في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية؛

(و) مدى عدم معرفة آثار النشاط أو عدم فهمها بشكل جيد؛

(ز) معايير إيكولوجية أو بيولوجية أخرى ذات صلة.

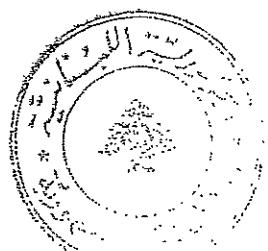
المادة 31

عملية تقييم الآثار البيئي

1 - تكفل الأطراف أن تتضمن عملية إجراء تقييم للأثر البيئي عملاً بهذا الجزء الخطوات التالية:

(أ) الفحص - تجري الأطراف فحصاً في الوقت المناسب لتحديد ما إذا كان من اللازم إجراء تقييم للأثر البيئي فيما يتعلق بنشاط مزعزع خاضع لولايتها أو سلطتها وفقاً للمادة 30 وتحتاجها العموم:

1) إذا استنتج طرف أنه لا يلزم إجراء تقييم للأثر البيئي لنشاط مزعزع خاضع لولايته أو سلطتها، يتيح للعلوم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك إتاحتها بموجب الفقرة 1 (أ) من المادة 30، من خلال آلية تبادل المعلومات بموجب هذا الاتفاق؛



(ج) تغير الأثر وقيمه - تكفل الأطراف تغير آثار الأنشطة المزمعة وقيمتها، بما في ذلك الآثار التراكمية والأثر الحاصلة في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية، باستخدام أفضل المعارف والمعلومات العلمية المتاحة، والمعرفات التقليدية ذات الصلة التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما توافرت؛

(د) منع الآثار الضارة المحتملة والتخفيف من حدتها وإدارتها - تكفل الأطراف ما يلي:

١- تحديد وتحليل التدابير الرامية إلى منع الآثار الضارة المحتملة للأنشطة المزمعة في إطار ولايتها أو سيطرتها وتخفيف حدتها وإدارتها لتجنب الآثار الضارة الكبيرة. ويجوز أن تشمل تلك التدابير النظر في بدائل النشاط المزمع الخاضع لولايتها أو سيطرتها؛

٢- إدراج هذه التدابير في خطة الإدارة البيئية، حسب الاقتضاء؛

(ه) تكفل الأطراف الإخطار والشاور العامين وفقاً للمادة 32؛

(و) تكفل الأطراف إعداد تقرير تقييم الأثر البيئي ونشره وفقاً للمادة 33.

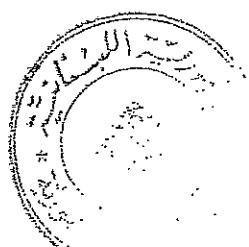
- 2- يجوز للأطراف إجراء تقييمات مشتركة للأثر البيئي، ولا سيما للأنشطة المزمعة الخاضعة لولاية الدول الجزرية الصغيرة النامية أو سيطرتها.

- 3- توضع قائمة خبراء في إطار الهيئة العلمية والتقنية. ويجوز للأطراف ذات القدرات المحددة أن تلتقي المشورة والمساعدة من أولئك الخبراء لإجراء وتقدير عمليات فحص لنشاط مزمع خاضع لولايتها أو سيطرتها وعمليات تقييم الأثر البيئي لذلك النشاط ولا يمكن تعين الخبراء لجزء آخر من عملية تقييم الأثر البيئي للنشاط نفسه والطرف الذي التمرين المشورة والمساعدة يكفل أن تقدم تقييمات الأثر البيئي تلك إليه لغرض الاستعراض وصنع القرار.

المادة 32

الإخطار والشاور العامان

1- تضمن الأطراف القيام بإخطار عام في الوقت المناسب بالنشاط المزمع، بما في ذلك عن طريق النشر من خلال آلية تبادل المعلومات وعن طريق الأمانة، وتوفير فرص مُعيبة وفعالة ومحددة



ذلك الآثار المحتملة. وتحتاج الأطراف للعموم التعلقيات الواردة إليها والردود التي قدمتها أو وصفها الطريقة التي تمت بها معالجتها.

6 - حيثما يؤثر النشاط المزمع على مناطق أعلى البحر المحاطة بالكامل بالمناطق الاقتصادية الخالصة للدول، تقوم الأطراف بما يلي:

(أ) إجراء المشاورات المحددة الأهداف والاستباقية مع هذه الدول المحطة، بما في ذلك توجيه الإخطار المسبق إليها؛

(ب) النظر في آراء وتعلقيات هذه الدول المحطة بشأن النشاط المزمع وتقييم ردود خطية تناول على وجه التحديد هذه الآراء والتعلقيات، والقيام، حسب الاقتضاء، بتحقيق النشاط المزمع وفقاً لذلك.

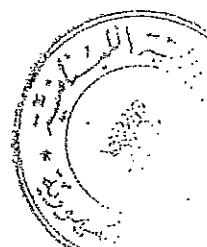
7 - يتضمن الأطراف الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملية تقييم الأثر البيئي بموجب هذا الاتفاق. وعلى الرغم من ذلك، لا يجوز مطالبة الأطراف بالكشف عن معلومات مسرية أو معلومات خاصة لحق الملكية. ويشار في الوثائق العامة إلى أن المعلومات السرية أو المعلومات الخاصة لحق الملكية قد تم حجبها.

المادة 33

تقارير تقييم الأثر البيئي

1 - تكفل الأطراف إعداد تقرير عن تقييم الأثر البيئي لأي تقييم من هذا القبيل يجري عملاً بهذا الجزء.

2 - يتضمن تقرير تقييم الأثر البيئي، كحد أدنى، المعلومات التالية: وصفاً للنشاط المزمع، بما في ذلك موقعه، ووصفاً للنتائج عملية تحديد النطاق، وتقييمها أساسياً للبيئة البحرية التي يتحمل أن تتأثر، ووصفاً للآثار المحتملة، بما في ذلك الآثار التراكمية المحتملة وأي آثار حاصلة في المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية، ووصفاً للتدابير المحتملة لمنع الآثار والتخفيف من حدتها وإدارتها؛ ووصفاً لأوجه عدم التيقن والتغيرات في المعرفة؛ ومعلومات عن عملية التشاور العام؛



كل الجهود المعقولة لضمان إمكانية الاضطلاع بالنشاط بطريقة تنسق مع منع الآثار الضارة الكبيرة على البيئة البحرية.

- 3 - تحد الوثائق المتعلقة باتخاذ القرارات بوضوح أي شروط الموافقة تتعلق بتدابير التخفيف ومتطلبات المتابعة. وتبين للعموم الوثائق المتعلقة باتخاذ القرارات، بطرق منها آلية تبادل المعلومات.

- 4 - يجوز لمؤتمر الأطراف، بناء على طلب أي طرف، أن يقدم المشورة والمساعدة إلى ذلك الطرف عند البت فيما إذا كان من الممكن الشروع في تنفيذ نشاط مزمع ما خاضع لولايته أو سيطرته.

المادة 35

رصد آثار الأنشطة المسموح بها

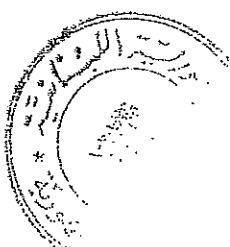
تُبقي الأطراف تحت المراقبة، باستخدام أفضل المعرف والمعلومات العلمية المتاحة والمعرف التقليدية ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما كانت متواقة، الآثار الناجمة عن أي أنشطة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تسمح بها أو تشارك فيها من أجل تغير ما إذا كان من المحتمل أن تلوث هذه الأنشطة أو يكون لها آثار ضارة على البيئة البحرية. وبصفة خاصة، يرصد كل طرف الآثار البيئية وما يتضمن بذلك من آثار، من قبيل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذات الصلة بصحة الإنسان، الناجمة عن نشاط مسموح به خاضع لولايتها أو سيطرتها، وفقاً للشروط المبينة في الموافقة على ذلك النشاط.

المادة 36

الإبلاغ عن آثار الأنشطة المسموح بها

- 1 - تقدم الأطراف، سواء كانت تتصرف منفردة أو مجتمعة، تقارير دورية عن آثار النشاط المسموح به ونتائج الرصد المطلوب إجراؤه بموجب المادة 35.

- 2 - تناول تقارير الرصد للعموم، عبر وسائل منها آلية تبادل المعلومات ويجوز للبيئة العلمية والتقنية أن تتظر في تقارير الرصد وأن تقيّمها.



آثار ضارة كبيرة إما أنه لم يتتبأ بها في تقييم الأثر البيئي، من حيث طبيعتها أو شدتها، أو أنها ناشئة عن الإخلال بأي من شروط الموافقة على النشاط المسموح به؛

(ب) يراعي الطرف الذي سمح بالنشاط تلك الشواغل؛

(ج) عند النظر في الشواغل التي سجلها أحد الأطراف، تنظر الهيئة العلمية والتقنية في المسألة ويجوز لها أن تقييمها استناداً إلى أفضل المعارف والمعلومات العلمية المتاحة، فضلاً عن المعارف التقليدية ذات الصلة التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما توافرت، ويجوز لها أن تخطر الطرف الذي سمح بالنشاط، إذا ارتأت أن هذا النشاط قد تكون له آثار ضارة كبيرة إما أنه لم يتتبأ بها في تقييم الأثر البيئي أو أنها قد تكون ناشئة عن إخلال بأي من شروط الموافقة على النشاط المسموح به، ويجوز لها، بعد إعطاء ذلك الطرف فرصة للرد على الشواغل المسجلة ومع مراعاة ذلك الرد وحسب الاقتضاء، أن تقدم توصيات إلى الطرف الذي سمح بالنشاط؛

(د) يتاح للعموم تسجيل الشواغل وأى إخطارات وأى توصيات صادرة من الهيئة العلمية والتقنية، بما في ذلك من خلال آلية تبادل المعلومات؛

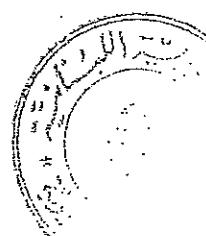
(هـ) ينتظر الطرف الذي سمح بالنشاط في أي إخطار صادر من الهيئة العلمية والتقنية وأى توصيات تقدمها.

5 - تطلع جميع الدول، ولا سيما الدول الساحلية المتاخمة، وأى دول أخرى متاخمة للنشاط عندما يتحمل أن تكون أكثر تأثراً، وأصحاب المصلحة، يطرق منها آلية تبادل المعلومات، على عمليات الرصد والإبلاغ والاستعراض فيما يتعلق بأى نشاط يؤذن به بموجب هذا الاتفاق؛ ويجوز استشارتهم في تلك العمليات.

6 - تنشر الأطراف، عن طريق آلية تبادل المعلومات وغيرها، ما يلي:

(أ) تقارير عن استعراض الآثار الناجمة عن النشاط المسموح به؛

(ب) الوثائق المتعلقة بالقرارات، بما في ذلك سجل بأسباب اتخاذ الطرف للقرار، عندما يكون أى طرف قد غير قراره الذي يسمح فيه بالنشاط.



(ا) قائمة إرشادية غير حصرية بالأنشطة التي تتطلب أو لا تتطلب تقييمًا للأثر البيئي، وكذلك أي معايير تتعلق بذلك الأنشطة، يستكمل توريا؛

(ب) إجراء تقييمات للأثر البيئي تضطلع بها الأطراف في هذا الاتفاق في المناطق المحددة باعتبار أنها تتطلب حماية أو اهتماماً خاصاً.

- 3 - تُدرج جميع المعايير في مرفق لهذا الاتفاق، وفقاً للمادة 74.

المادة 39

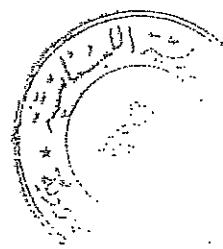
التقييمات البيئية الاستراتيجية

1 - تنظر الأطراف، منفردة أو بالتعاون مع أطراف أخرى، في إجراء تقييمات بيئية استراتيجية للخطط والبرامج التي تتعلق بالأنشطة الخاضعة لولايتها أو سلطتها، التي تستند في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية، من أجل تقييم الآثار المحتملة لذلكخطط أو البرامج، وكذلك البدائل، على البيئة البحرية.

2 - يجوز أن يُجري مؤتمر الأطراف تقييمًا بيئياً استراتيجياً لمنطقة أو إقليم ما لجمع وتوفيق أفضل المعلومات المتاحة عن المنطقة أو الإقليم وتقييم الآثار الحالية والمحتملة في المستقبل، وتحديد التغيرات في البيانات وأولويات البحث.

3 - عند إجراء تقييمات الأثر البيئي عملاً بهذا الجزء، تأخذ الأطراف في الحسبان نتائج التقييمات البيئية الاستراتيجية ذات الصلة التي أجريت بموجب الفقرتين 1 و 2 أعلاه، حال توافرها.

4 - يضع مؤتمر الأطراف إرشادات بشأن إجراء كل فئة من فئات التقييم البيئي الاستراتيجي المبينة في هذه المادة.



المادة 41

التعاون في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

١ - تعاون الأطراف، مباشرة أو من خلال الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون إقليمية والقطاعية ذات الصلة، لمساعدة الأطراف، ولا سيما الدول الأطراف النامية، على تحقيق أهداف هذا الاتفاق من خلال بناء القدرات وتطوير العلوم البحرية والتكنولوجيا البحرية ونقلها.

٢ - في سياق توفير سبل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بموجب هذا الاتفاق، تتعاون الأطراف على جميع المستويات وبجميع الأشكال، بسبل منها إقامة الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم، ومنهم حسب الاقتضاء القطاع الخاص والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بوصفهم أصحاب المعرف التقليدية، وكذلك من خلال توطيد التعاون والتنسيق بين الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون إقليمية والقطاعية ذات الصلة.

٣ - تعزف الأطراف، عند إعمال هذا الجزء، اعترافاً كاملاً بالاحتياجات الخاصة للدول الأطراف النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول المتضررة جغرافياً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية والدول الأربعية والبلدان النامية المتوسطة الدخل. وتكتفى الأطراف لا يكون توفير سبل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية مشروطن بمطالبات إبلاغ مرهقة.

المادة 42

طرق بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

١ - تكفل الأطراف، في حدود قدراتها، بناء القدرات من أجل الدول الأطراف النامية، وتعاون من أجل تحقيق نقل التكنولوجيا البحرية، وبخاصة إلى الدول الأطراف النامية التي تحتاجها وتطلبها منها، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.



4 - تُنقل التكنولوجيا البحرية مع مراعاة جميع الحقوق المملوكة فيما يخص هذه التكنولوجيات وإيلاء الاعتبار الواجب لجميع المصالح المشروعة، بما يشمل في جملة أمور حقوق وواجبات حائزى التكنولوجيا البحرية ومورديها ومتلقيها ومع إلقاء مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات الدول النامية من أجل بلوغ أهداف هذا الاتفاق.

5 - تكون التكنولوجيا البحرية التي تُنقل عملاً بهذا الجزء ملائمة وذات صلة وتكون، إلى أقصى حد ممكن، تكنولوجيا موثوقة وميسورة التكلفة وحديثة وسلعية يبيّناً ومتاحة بشكل في متاحف الدول الأطراف النامية، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

المادة 44

أنواع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

1 - يجوز، دعماً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 40، أن تشمل أنواع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، دون حصر، تقديم الدعم لإنشاء أو تعزيز القدرات البشرية وقدرات الإدارة المالية والقدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وغيرها من القدرات المتعلقة بالموارد لدى الأطراف، من قبيل ما يلي:

(أ) تقاسم واستخدام البيانات والمعلومات والمعارف ونتائج البحث ذات الصلة؛

(ب) نشر المعلومات والوعي، بما في ذلك نشرهما، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعارف التقليدية ذات الصلة التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، على نحو يتوافق مع مبدأ الموافقة الحرة والمعيبة والمستيرة لهذه الشعوب الأصلية وعند الاقتضاء، المجتمعات المحلية؛

(ج) تطوير وتعزيز البنية التحتية ذات الصلة، بما فيها المعدات وقدرات الموظفين على استعمالها وصيانتها؛

(د) تنمية وتعزيز القدرات المؤسسية والأطر أو الآليات التنظيمية الوطنية؛

(هـ) تنمية وتعزيز قدرات إدارة الموارد البشرية والمالية والخبرات التقنية من خلال التبادلات، والتعاون في مجال البحث، والدعم التقني، والتعليم والتدريب، ونقل التكنولوجيا البحرية؛



(ج) تحديد الأموال وضيدها في إطار الآية المالية المنشأة بموجب المادة 52 لتطوير وتنفيذ أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، بما في ذلك ما يتعلق بإجراء تقييمات لاحتياجات؛

(د) قياس الأداء على أساس مؤشرات متقد عليها واستعراض التحليلات القائمة على النتائج، بما في ذلك ما يتعلق بمخرجات أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بموجب هذا الاتفاق ونواتجها والتقدم المحرز فيها ومدى فعاليتها، وكذلك النجاحات والتحديات؛

(ه) تقديم توصيات بشأن أنشطة المتابعة، بما في ذلك بشأن كيفية مواصلة تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بغية تكين الدول الأطراف النامية، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، من تعزيز تنفيذها للاتفاق من أجل تحقيق أهدافه.

3 - تقدم الأطراف، دعماً لرصد واستعراض بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، تقارير إلى اللجنة المعنية ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. ويتعين أن تقدم تلك التقارير في شكل وعلى فترات يحددها مؤتمر الأطراف، مع مراعاة توصيات اللجنة المعنية ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. وتراعي الأطراف، عند تقديم تقاريرها، حسب الاقتضاء، المدخلات المقدمة من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. ويتعين أن تناول العموم التقارير المقدمة من الأطراف، وكذلك أي مدخلات من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. ويكتفى مؤتمر الأطراف أن تكون التزامات الإبلاغ مبسطة وغير مرهقة، ولا سيما بالنسبة للدول الأطراف النامية، بما في ذلك من حيث التكاليف والمتطلبات الزمنية.

المادة 46

اللجنة المعنية ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

- 1 - تنشأ بموجب هذا الاتفاق لجنة معنية ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.
- 2 - تتألف اللجنة من أعضاء يحملون المؤهلات المناسبة والخبرة الازمة للعمل بموضوعية بما يخدم المصلحة الفضلى للاتفاق ترشحهم الأطراف وينتخبهم مؤتمر الأطراف، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل، والنصل على تمثيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في اللجنة. ويقرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول اختصاصات وطريق عمل اللجنة.



6 - يقوم مؤتمر الأطراف بابقاء تنفيذ هذا الاتفاق قيد الاستعراض والتقييم، ويقوم لهذا الغرض بما يلي:

(أ) اتخاذ القرارات واعتماد التوصيات فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق؛

(ب) استعراض وتيسير تبادل المعلومات بين الأطراف ذي الصلة بتنفيذ هذا الاتفاق؛

(ج) القيام، بما في ذلك عن طريق إنشاء المسارات المناسبة، بتشجيع التعاون والتنسيق مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية دون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة وفيما بينها، بغية تعزيز الاتساق بين الجهود المبذولة من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام؛

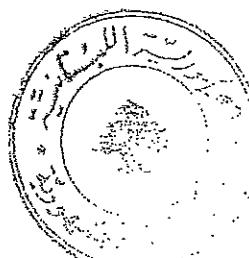
(د) إنشاء ما يعتبر ضرورياً من الهيئات الفرعية لدعم تنفيذ هذا الاتفاق؛

(هـ) اعتماد ميزانية بأغلبية ثلاثة أرباع الأطراف الحاضرة والمصوّتة إذا استفادت جميع الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، على النحو الذي يحدده من التواتر وللفترة المالية التي يحددها؛

(و) الاضطلاع بمهام أخرى محددة في هذا الاتفاق أو قد يتطلبها تنفيذه.

7 - يجوز لمؤتمر الأطراف أن يقرر أن يطلب إلى المحكمة الدولية لقانون البحار إبداء رأي استشاري في مسألة قانونية تتعلق بمدى توافق مقترن يعرض على مؤتمر الأطراف بشأن أي مسألة تدخل في اختصاصه مع هذا الاتفاق. ولا يلتفت طلب رأي استشاري بشأن مسألة تدخل في اختصاصات هيئات عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية أو قطاعية أخرى، أو بشأن مسألة تستدعي بالضرورة النظر في نفس الوقت في أي منازعات تتعلق بحقوق سيادة أو حقوق أخرى على أرض إقليمي أو جزيري، أو الوضيق القانوني لمنطقة تقع ضمن ولايتها الوطنية. وبين الطلب نطاق المسألة القانونية التي يطلب الرأي الاستشاري بشأنها. ويجوز لمؤتمر الأطراف أن يطلب إبداء الآراء التي من هذا القبيل على مبادل الاستجواب.

8 - يقوم مؤتمر الأطراف، في غضون خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق، وبعد ذلك على فترات يحددها المؤتمر، بتقييم واستعراض مدى ملاءمة أحكام هذا الاتفاق وفعاليتها، واقتراح



٣' تبادل الخبراء، بمن فيهم الخبراء في المعارف التقليدية؛

٤' توفير التمويل اللازم لتنمية الموارد البشرية والخبرات التقنية، بما في ذلك عن طريق:

أ - توفير المنح الدراسية أو غيرها من المنح لممثلي الدول الجزئية الصغيرة النامية الأطراف من أجل الاشتراك في حلقات العمل أو البرامج أو غيرها من البرامج التربوية ذات الصلة التي تتمي قدراتهم المحددة؛

ب - توفير الخبرة المتخصصة والموارد في المجالين المالي والتكنولوجي، لا سيما لفائدة الدول الجزئية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بتقديرات الأثر البيئي؛

٥' إنشاء آلية للتواصل بين الموارد البشرية المدرية؛

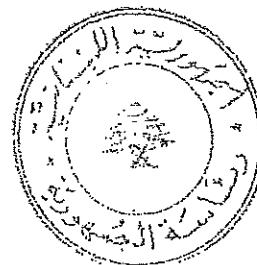
(و) وضع الأدلة والمبادئ التوجيهية والمعايير وتقاسيمها، بما يشمل ما يلي:

١' المعايير، والمرواد المرجعية؛

٢' المقاييس والقواعد التكنولوجية؛

٣' مسبودع للأدلة والمعلومات ذات الصلة من أجل تبادل المعرف والقدرات فيما يتعلق بكيفية إجراء تقديرات الأثر البيئي، ومشاركة الدروس المستفاده وأفضل الممارسات؛

(ز) النهوض بالبرامج التقنية والعلمية وبرامج البحث والتطوير، بما في ذلك أنشطة البحث في مجال التكنولوجيا الأحيائية.



٥) التدابير من قبيل أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية؛

٦) تقييمات الأثر البيئي؛

(ج) وضع وتعزيز البنى التحتية ذات الصلة، بما فيها المعدات، ومن ذلك على سبيل المثال:

١) تصميم وإنشاء البنى التحتية الازمة؛

٢) توفير التكنولوجيا، بما في ذلك معدات أخذ العينات والمنهجيات (لأخذ عينات المياه أو العينات الجيولوجية أو البيولوجية أو الكيميائية مثلها)؛

٣) اقتاء المعدات الازمة لدعم قرارات البحث والتطوير وتنميتها، بما يشمل في مجال إدارة البيانات، في سياق الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات القليل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتدابير من قبيل أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وإجراء تقييمات الأثر البيئي؛

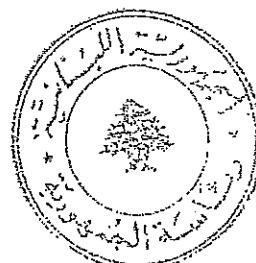
(د) إرساء وتعزيز القرارات المؤسسية والأطر أو الآليات التنظيمية الوطنية، بما في ذلك:

١) أطر وآليات الحكومة والسياسات والأطر والآليات القانونية؛

٢) المساعدة في وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسات الوطنية وفي إنفاذها، شاملةً ما يرتبط بهذه التدابير من متطلبات تنظيمية وعلمية وتقنية على كل من الصعيد الوطني أو الإقليمي أو دون الإقليمي؛

٣) الدعم التقني لغرض تنفيذ أحكام هذا الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق برصد البيانات والإبلاغ بها؛

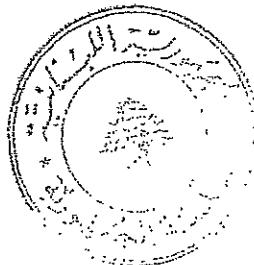
٤) القدرة على بلورة المعلومات والبيانات في سياسات فعالة ذات كفاءة، بما في ذلك عن طريق تسهيل الوصول إلى المعرفة الازمة التي يسترشد بها متخنو القرارات في الدول الأطراف النامية وتعهيل اكتسابها؛



العرفة الأولى

المعايير الإرشادية لتحديد المناطق

- (أ) التفرد؛
- (ب) الندرة؛
- (ج) الأهمية الخاصة بالنسبة إلى مراحل دورة حياة الأنواع؛
- (د) الأهمية الخاصة التي تقسم بها الأنواع الموجودة فيها؛
- (ه) الأهمية بالنسبة إلى الأنواع أو المواريث المهددة أو المعرضة للانقراض أو المتناقصة؛
- (و) القابلية للتضرر، بما في ذلك يقى تغير المناخ وتحمّل البيئات؛
- (ز) الهشاشة؛
- (ح) الحساسية؛
- (ط) النوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية؛
- (ي) الطابع التمثيلي؛
- (ك) الاعتمادية؛
- (ل) الصفة الطبيعية؛
- (م) الارتباط الإيكولوجي؛
- (ن) العمليات الإيكولوجية المهمة التي تحدث فيها؛
- (س) العوامل الاقتصادية والاجتماعية؛
- (ع) العوامل الثقافية؛
- (ف) الآثار التراكمية والعابرة للحدود؛
- (ص) بطء التعافي والقدرة على الصمود؛
- (ق) الكفاية والصلاحية؛
- (ر) التكرار؛
- (ش) استدامة التكاثر؛
- (ت) وجود تدابير لحفظ والإدارة.



(ب) طرفاً في الاتفاق غير للمحل بالنسبة لأي طرف غير ملزم بهذا التعديل.

المادة 73

الانسحاب

1 - يجوز لأي طرف أن يعلن انسحابه من هذا الاتفاق، بإخطار كتابي يوجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وله أن يبين أسباب ذلك الانسحاب. ولا يؤثر عدم إبداء الأسباب على صحة الانسحاب. ويكون الانسحاب نافذاً بعد سنة واحدة من تاريخ تسلم الإخطار، ما لم يحدد الإخطار موعداً لاحقاً.

2 - لا يؤثر الانسحاب، بأي حال من الأحوال، على واجب أي طرف أن يفي بأي التزام مُتضمن في هذا الاتفاق يكون الطرف خاضعاً له بمقتضى القانون الدولي بصرف النظر عن هذا الاتفاق.

المادة 74

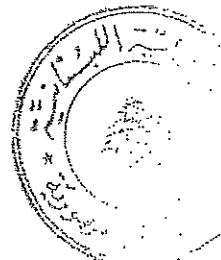
المرفقات

1 - تشتمل المرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، والإشارة إلى هذا الاتفاق أو إلى أحد أجزائه تتضمن إشارة إلى المرفقات المتصلة بهما ما لم ينص على غير ذلك صراحةً.

2 - تطبيق أحكام المادة 72 المتعلقة بتعديل هذا الاتفاق أيضاً على المقترن المتعلق بمرفق جديد للاتفاق ولاتهاده وبدء نفاده.

3 - يجوز لأي طرف أن يقترح تعديلاً على أي مرافق بهذا الاتفاق للنظر فيه في الاجتماع التالي لمؤتمر الأطراف. ويجوز لمؤتمر الأطراف تعديل المرفقات. وبصرف النظر عن أحكام المادة 72، تطبق الأحكام التالية فيما يتعلق بالتعديلات المدخلة على مرفقات هذا الاتفاق:

(أ) يبلغ نص التعديل المقترن إلى الأمانة قبل الاجتماع بـ 150 يوماً على الأقل. وتقوم الأمانة، لدى تلقّيها نص التعديل المقترن، بإبلاغه إلى الأطراف. وتشاور الأمانة مع الجهات الفرعية ذات الصلة، حسب الاقتضاء وتبلغ جميع الأطراف بأي رد في موعد لا يتجاوز 30 يوماً قبل الاجتماع؛



3 - لأغراض الفقرتين 1 و 2 أعلاه، لا يعتبر أي صك تودعه منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي صك إضافيا إلى الصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

المادة 69

التطبيق المؤقت

1 - يجوز تطبيق هذا الاتفاق تطبيقا مؤقتا من جانب أي دولة أو منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي توافق على تطبيقه بصفة مؤقتة، وذلك بإخطار الوديع بذلك خطيا وقت توقيعها أو إيداعها صك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام، ويصبح هذا التطبيق المؤقت نافذا اعتبارا من تاريخ تسلمه الوديع هذا الإخطار.

2 - ينتهي التطبيق المؤقت لهذا الاتفاق من قبل أي دولة أو منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ بالنسبة إلى تلك الدولة أو تلك المنظمة، أو عند إخطارهما الوديع خطيا باعتراضهما إنهاء التطبيق المؤقت له.

المادة 70

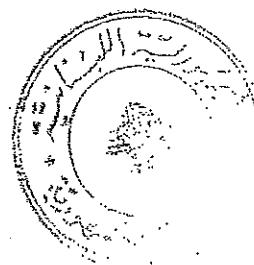
التحفظات والاستثناءات

لا يجوز التحفظ على هذا الاتفاق أو الاستثناء من أحكامه، ما لم يسمح بذلك صراحة بموجب مواد أخرى من هذا الاتفاق.

المادة 71

الإعلانات والبيانات

لاتنبع المادة 70 أي دولة أو منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، لدى توقيعها أو تصديقها على هذا الاتفاق أو موافقتها عليه أو قبولها له أو انضمامها إليه، من إصدار إعلانات أو بيانات، أياً كانت صياغتها أو تسميتها، وذلك ضمن أمور أخرى، لتنسيق قوانينها وتنظيمها مع أحكام



الجزء الثاني عشر أحكام ختامية

المادة 64

حق التصويت

- يكون لكل طرف من أطراف هذا الاتفاق صوت واحد، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 2 أدناه.
- تمارس أي من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي طرف في هذا الاتفاق، حقها في التصويت في المسائل الداخلة في نطاق اختصاصها، بدلائياً بعدد من الأصوات مساوٍ لعدد دولها الأعضاء الأطراف في هذا الاتفاق. ولا تمارس هذه المنظمة حقها في التصويت إذا كانت أي دولة من دولها الأعضاء تمارس حقها في التصويت، والعكس صحيح.

المادة 65

التوقيع

يُفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق أمام جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي اعتباراً من 20 أيلول/سبتمبر 2023، ويظل مفتوحاً للتوقيع بغير الأمم المتحدة في نيويورك لغاية 20 أيلول/سبتمبر 2025.

المادة 66

التصديق والموافقة والقبول والانضمام

يخضع هذا الاتفاق للتصديق أو الموافقة أو القبول من جانب الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويفتح باب الانضمام إلى الاتفاق من جانب الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ إغفال باب التوقيع عليه. وتؤذن نسخة التصديق والموافقة والقبول والانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.



(ج) هيئة تحكيم وفقاً للمرفق السابع؛

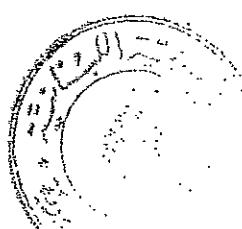
(د) هيئة تحكيم خاصة وفقاً للمرفق الثامن لغة واحدة أو أكثر من قنوات المنازعات المحددة في المرفق المذكور.

6 - يعتبر الطرف في هذا الاتفاق الذي ليس طرفاً في الاتفاقية ولم يصدر إعلاناً قد قبل الخبراء الوارد في الفقرة 5 (ج) أعلاه. وإذا كانت الأطراف في المنازعة قد قبلت بنفس الإجراء لتسوية المنازعة، فلا يجوز إخضاع المنازعة إلا من خلال ذلك الإجراء، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك. وإذا لم تكن الأطراف في المنازعة قد قبلت بنفس الإجراء لتسوية هذه المنازعة، فلا يجوز إخضاع المنازعة إلا للتحكيم بموجب المرفق السادس من الاتفاقية، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك. وتنطبق الفقرات 6 إلى 8 من المادة 287 من الاتفاقية على الإعلانات الصادرة بموجب الفقرة 5 أعلاه.

7 - يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق ليس طرفاً في الاتفاقية، عند توقيع هذا الاتفاق أو التصديق عليه أو الموافقة عليه أو القبول به أو الانضمام إليه، أو في أي وقت بعد ذلك، دون المسامس بالالتزامات الناشئة بموجب هذا الجزء، أن يعلن خطياً أنه لا يقبل أي إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات المنصوص عليها في الفرع 2 من الجزء الخامس عشر من الاتفاقية فيما يتعلق بفتحة أو أكثر من قنوات المنازعات المنصوص عليها في المادة 298 من الاتفاقية لتسوية المنازعات بموجب هذا الجزء. وتنطبق المادة 298 من الاتفاقية على هذا الإعلان.

8 - لا تُخلِّ أحكام هذه المادة بالإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات التي اتفقت عليها الأطراف بوصفها مشاركة في صك أو إطار قانوني ذي صلة، أو بوصفها أعضاء في هيئة عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية أو قطاعية ذات صلة، وذلك فيما يتعلق بتبسيير أو تطبيق تلك الصكوك والأطر.

9 - لا يفسر أي شيء في هذا الاتفاق على أنه يمنع الاختصاص القضائي لمحكمة أو هيئة قضائية على أي منازعة تتحقق أو تستدعي بالضرورة النظر في نفس الوقت في المركز القانوني لمنطقة تقع داخل ولاية وطنية، ولا على أي منازعة تتعلق بحقوق سيادة أو حقوق أخرى على أرضإقليم بري أو جزيري أو تتعلق بطالبة قدمها طرف في هذا الاتفاق، شريطةً ألا يفسر أي شيء في هذه الفقرة على أنه يحد من اختصاص أي محكمة أو هيئة قضائية بموجب الباب 2 من الجزء الخامس عشر من الاتفاقية.



الجزء التاسع

تسوية المنازعات

المادة 56

منع المنازعات

تعاون الأطراف من أجل منع المنازعات.

المادة 57

الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

تلزم الأطراف بتسوية منازعاتها فيما يتعلق بتسهيل أو تطبيق هذا الاتفاق عن طريق التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو من خلال اللجوء إلى الوكلاء أو الترتيبات الإقليمية، أو غير ذلك من الوسائل العلمية التي اختارها.

المادة 58

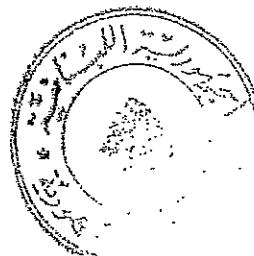
تسوية المنازعات بأي وسيلة سلمية يختارها الأطراف

ليس في هذا الجزء من الاتفاق ما يخل بحق أي من الدول الأطراف في أن تتفق في أي وقت على تسوية منازعة بينها تتعلق بتسهيل أو تطبيقه، بأي وسيلة سلمية من اختيارها.

المادة 59

المنازعات ذات الطابع التقني

في حال نشوء منازعة تتعلق بمسألة ذات طابع تقني، يجوز للأطراف المعنية إحالة المنازعة إلى فريق خبراء مختصين تنشئه هذه الأطراف. ويتشاور الفريق مع الأطراف المعنية، ويسعى إلى تسوية المنازعة على وجه السرعة، دون اللجوء إلى إجراءات ملزمة لتسوية المنازعات بموجب المادة 60 من هذا الاتفاق.



14 - ينشئ مؤتمر الأطراف لجنة مالية مختصة بالموارد المالية. وتتألف من أعضاء يتمتعون بالمؤهلات والخبرات المناسبة، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل، ويقرر مؤتمر الأطراف اختصاصات اللجنة وطريق عملها. وتقدم اللجنة تقارير دورية وتوصيات بشأن تحديد الأموال وحشدها في إطار الآية. وتعقد اللجنة أيضاً جمع المعلومات والإبلاغ بالتمويل بموجب آليات وصكوك أخرى تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف هذا الاتفاق، ولضافة إلى الاعتبارات المنصوص عليها في هذه المادة، تنظر اللجنة، ضمن جملة أمور، فيما يلي:

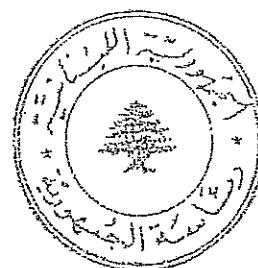
- (أ) تقييم احتياجات الأطراف، ولا سيما الدول الأطراف النامية؛
 - (ب) توافق الأموال وصرفها في الوقت المناسب؛
 - (ج) شفافية عمليات اتخاذ القرار والإدارة فيما يتعلق بجمع الأموال والمخصصات؛
 - (د) مساعدة الدول الأطراف النامية المستفيدة بخصوص الاستخدام المتفق عليه للأموال.
- 15 - ينظر مؤتمر الأطراف في تقارير وتوصيات اللجنة المالية ويتخذ الإجراءات المناسبة.
- 16 - يجري مؤتمر الأطراف، إضافة إلى ذلك، استعراضاً دوريًا للآلية المالية من أجل تقييم مدى كفاية الموارد المالية وفعاليتها وإمكانية الحصول عليها، لأغراض منها تنفيذ أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، ولا سيما بالنسبة للدول الأطراف النامية.

الجزء الثامن التنفيذ والإهتمام

المادة 53

التنفيذ

تتخذ الأطراف ما يلزم من تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية، حسب الاقتضاء، لضمان تنفيذ هذا الاتفاق.



(ج) الصندوق الاستئماني لمrfق البيئة العالمية.

5 - قد ينظر مؤتمر الأطراف في إمكانية إنشاء صناديق إضافية، كجزء من الآلية المالية، لدعم حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، من أجل تمويل إصلاح التنويع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وإعادته إلى حالته البيولوجية الأصلية.

6 - يُستخدم الصندوق الخاص والصندوق الاستئماني لمrfق البيئة العالمية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تمويل مشاريع لبناء العدالت بموجب هذا الاتفاق، بما في ذلك تمويل مشاريع فعالة تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، وأنشطة وبرامج، بما في ذلك التربيب المتعلق بنقل التكنولوجيا البحري؛

(ب) مساعدة الدول الأطراف النامية على تنفيذ هذا الاتفاق؛

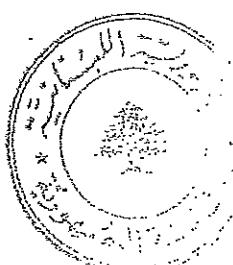
(ج) دعم برامج الحفظ والاستخدام المستدام التي تتفاهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بوصفها مالكة المعارف التقليدية؛

(د) دعم المشاورات العامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي؛

(هـ) تمويل الاضطلاع بأي أنشطة أخرى على النحو الذي يقرره مؤتمر الأطراف.

7 - ينبغي أن تسعى الآلية المالية إلى ضمان تقاضي الأزدواجية، وتعزيز التكامل والاتساق، فيما يتعلق باستخدام الأموال داخل الآلية.

8 - يجوز أن تتضمن الموارد المالية المعبأة دعماً لتنفيذ هذا الاتفاق تمويلاً مقدماً من مصادر عامة وخاصة، على الصعيدين الوطني والدولي، بما يشمل، دون حصر، المساهمات المقدمة من الدول، والمؤسسات المالية الدولية، وأليات التمويل القائمة العاملة في إطار صكوك عالمية وإقليمية، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وعن طريق الشركات بين القطاعين العام والخاص.



(هـ) التشجيع على زيادة الشفافية، بسبيل منها تيسير تبادل بيانات ومعلومات خط الأساس
البيئية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية
واستخدامه على نحو مستدام، فيما بين الأطراف والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة؛

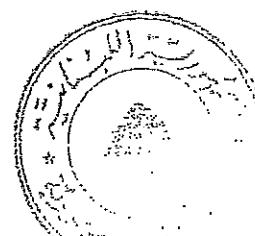
(وـ) تيسير التعاون والتآزر الدوليين، بما في ذلك التعاون والتآزر في المجالين
العلمي والتكنولوجي؛

(زـ) أداء أي مهام أخرى حسب ما يقرره مؤتمر الأطراف أو ما يوكِّل إليها في إطار
هذا الاتفاق.

4 - تولى الأمانة إدارة آلية تبادل المعلومات، دون المسامن بأمكانية التعاون مع منابر الصكوك
والأطر القانونية ذات الصلة، والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة، على
النحو الذي يحدده مؤتمر الأطراف، بما فيها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والسلطة الدولية لقاع البحار، والبنية التحتية الدولية، ومنظمة
الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

5 - لدى القيام بإدارة آلية تبادل المعلومات، يُعترف اعترافاً تاماً بالاحتياجات الخاصة للدول
الأطراف النامية، وبالظروف الخاصة للدول الأطراف الجزئية الصغيرة النامية، وبيسير وصولها إلى
الآلية لتتمكنها من استخدامها دون عقبات أو أعباء إدارية لا يبرر لها. وتُوفَّر معلومات عن الأنشطة
الرامية إلى تشجيع تبادل المعلومات والتوعية والنشر في تلك الدول ومعها، وكذلك توفير برامج محددة
لتلك الدول.

6 - تُحترم سرية المعلومات المقدمة بموجب هذا الاتفاق وما يوجد من حقوق فيها. ولا يُنشر أي
شيء بموجب هذا الاتفاق على أنه يوجِّب الإصلاح عن المعلومات المحمية من ذلك الإصلاح بموجب
القانون الوطني لأي طرف من الأطراف أو أي قانون آخر واجب التطبيق.



3 - يجوز للأمانة والدولة المضيفة إبرام اتفاق معر. وتحتاج الأمانة بالأهلية القانونية في إقليم الدولة المضيفة التي تمنحها الامتيازات والخصائص التي تلزمها لمارسة مهامها.

4 - تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) تقديم الدعم الإداري واللوجستي إلى مؤتمر الأطراف وهيئة الفرعية لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق؛

(ب) ترتيب المجتمعات مؤتمر الأطراف ولجماعات أي هيئة أخرى قد تنشأ بموجب هذا الاتفاق أو قد ينشئها مؤتمر الأطراف، وتوفير الخدمات ل تلك المجتمعات؛

(ج) تعميم المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق في جناتها، بما في ذلك نشر قرارات مؤتمر الأطراف على العموم وإحالتها إلى جميع الأطراف، وكذلك إلى الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة، والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة؛

(د) تيسير التعاون والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع أمانات الهيئات الدولية المعنية الأخرى، وعلى وجه الخصوص، الدخول فيما قد يلزم من ترتيبات إدارية وتعاقدية من أجل هذا الغرض، ومن أجل الأداء الفعال لمهامها، وهنا بموافقة مؤتمر الأطراف؛

(هـ) إعداد تقارير عن أداء مهامها بموجب هذا الاتفاق، وإحالتها إلى مؤتمر الأطراف؛

(و) تقديم المساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق، على النحو الذي يحدده مؤتمر الأطراف وأداء أي مهام أخرى حسب ما قد يقرره مؤتمر الأطراف، أو ما قد يعهد إليها بموجب هذا الاتفاق.

الحادية 51

آلية تبادل المعلومات

- 1 - تنشأ بموجب هذا الاتفاق آلية لتبادل المعلومات.

- 2 - تكون آلية تبادل المعلومات بصفة رئيسية من منصة مفتوحة. ويقرر مؤتمر الأطراف الطائق المحددة لتشغيل آلية تبادل المعلومات.



الأساب الموجة

بتاريخ ٢٥/٥/٢٩ وافق مجلس الوزراء على إتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول المحيطات، خلال مشاركتها في المؤتمر، وقعت وزیر البيئة على اعلان وزير كندا رئاسة سياسية وحسن نية تعبيراً عن نية الحكومة الكندية بالالتزام باتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي ريثما يتم استكمال كافة الاجراءات القانونية للانضمام إلى الاتفاقية،

تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في الحاضر وعلى المدى البعيد من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية المذكورة وتوطيد التعاون والتنسيق الدوليين.

وإذاً أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية له منافع للبنان على أصعدة عديدة،

وحيث أن هذا الأمر يستوجب إصدار قانون يجيز للحكومة الكندية الانضمام إلى الاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية والمرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التنوع البيولوجي المصادق عليها بموجب القانون رقم ٣٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٨/١.

لذلك ،

أعدت الحكومة مشروع القانون المذكور راجية اقراره.

